أثر بناء الدولة على التهديدات الأمنية اللاتماثلية في منطقة الساحل والصحراء

The Impact of State-Building on Asymmetric Security Threats in the Sahel-Saharan Region

مصطفى موسى محمد علي *
كلية الاقتصاد والعلوم السياسية
جامعة أم درمان الإسلامية (السودان)
mustfamusaa@gmail.com

*تاريخ الإرسال: 2019/09/07 * تاريخ القبول: 2019/11/01 * تاريخ النشر: 2020/01/01*

مخلص:
تتناول هذه الدراسة أبعاد أزمة بناء الدولة وانعكاساتها على التهديدات الأمنية اللاتماثلية في منطقة الساحل والصحراء، من خلال الوقوف على مفهومي أزمة بناء الدولة والتهديدات الأمنية اللاتماثلية، ومدى تأثير الواقع الجيوسياسي والإثني لهذه المنطقة في انتشار هذه التهديدات، والتي تتمثل في الوجود الإرهابي وانتشار الجريمة المنظمة وتجارة الأسلحة والمخدرات وجريمة الإتجار بالبشر والهجرة غير الشرعية، والتي ساهمت فيها مجموعة من التحولات السياسية والاقتصادية والأمنية التي شهدها العالم، حيث تهدف الدراسة إلى بيان مدى تأثير أزمة بناء الدولة في منطقة الساحل والصحراء في انتشار مثل هذه التهديدات. وتأتي أهمية الدراسة من خلال إثراء وتعميق البحث في قضايا الأمن المتصلة بتلك المنطقة، مما يساهم في إيجاد حلول عملية لهذه الظاهرة. وقد تم استخدام المنهج الوصفي والتاريخي والمقارن. وتوصلت الدراسة إلى أن منطقة الساحل والصحراء تتميز بخصائص جيوسياسية وإثنية كانت لها تداعياتها في وانعكاساتها على الأوضاع الأمنية التي تواجهها المنطقة، مما يقتضي التعامل معها والاستجابة لها من خلال استراتيجية شاملة ومتعددة الأبعاد تعتمد على عدة أسس منها تفعيل التعاون الإقليمي بين الدول المعنية من خلال خلق أطر وآليات تهدف إلى تكثيف التواجد الميداني لرصد وحصر نشاطات الجماعات الإرهابية وشبكات الجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية لضمان الأمن والاستقرار في المنطقة.

الكلمات المفتاحية: بناء الدولة، التهديدات، الساحل والصحراء، الإرهاب، الجريمة المنظمة.

Abstract:
This study examines the dimensions of the state-building crisis and its implications for asymmetric security threats in the Sahel-Saharan region, by identifying the concepts of state-building crisis and asymmetric security threats, and the extent to which the geopolitical and ethnic realities of this region affect the spread of these threats, which contributed to it, a set of political, economic and security transformations witnessed by the world; as the study aims to show the impact of the state-building crisis in the Sahel-Saharan region on the spread of such threats. The importance of the study comes through enriching and deepening the search on security issues at that region, which contributes to finding practical solutions to this phenomenon. A descriptive, historical and comparative approach was used. The study concluded that the Sahel-Saharan region has geopolitical and ethnic characteristics that have

*. **المؤلف المرسل**

had repercussions in the security situation facing the region. This requires dealing with and responding to them through a comprehensive and multidimensional strategy based on several foundations, including the activation of regional cooperation between the countries concerned, by creating frameworks and mechanisms aimed at intensifying field presence to monitor and limit the activities of terrorist groups, organized crime networks and illegal immigration to ensure security and stability in the region.
***Keywords**: State-building, Threats, Sahel and Sahara, Terrorism, Organized crime.*

مقدمة:

أصبحت منطقة الساحل والصحراء من أكبر المناطق في العالم التي تكتسب قيمة استراتيجية دولية خلال العقد الأخير، وأعطتها مكانة هامة في التوازنات والصراعات الدولية التي شهدتها القارة الأفريقية، فقد أضحت المنطقة مصدراً أساسياً لكثير من التهديدات الأمنية اللاتماثلية التي ترتبط بعدة متغيرات طبيعية، سياسية، اجتماعية، اقتصادية واجتماعية، حيث زاد الإهتمام الدولي بمنطقة الساحل والصحراء منذ أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001م، من جانب العديد من القوى الدولية لا سيما الولايات المتحدة الأمريكية.

تواجه منطقة الساحل والصحراء تحديات أمنية جديدة متشابكة ومعقدة تتمثل في الجريمة المنظمة والإتجار بالبشر والمخدرات والهجرة غير الشرعية، علاوة على تنامي النشاط المتزايد للجماعات الإرهابية، تمتد تأثيراتها إلى مختلف دول الجوار مما يقتضي التعامل معها من خلال استراتيجية شاملة ومتعددة الأبعاد عوضاً عن المقاربة الأمنية التقليدية لمواجهة هذه التهديدات.

تسعى هذه الدراسة إلى تحليل أبعاد أزمة بناء الدولة في منطقة الساحل والصحراء وتأثيرها على التهديدات الأمنية اللاتماثلية، وبالتالي فإن السؤال الذي تطرحه هذه الدراسة هو: إلى أي مدى يؤثر بناء الدولة على التهديدات اللاتماثلية في منطقة الساحل والصحراء؟ وللإجابة على هذه التساؤل تم تقسيم الدراسة إلى المحاور الآتية:

المحور الأول: بناء الدولة والتهديدات الأمنية اللاتماثلية، مدخل نظري.

المحور الثاني: الواقع الجيوسياسي لمنطقة الساحل والصحراء.

المحور الثالث: أزمة بناء الدولة في منطقة الساحل والصحراء.

المحور الرابع: انعكاسات أزمة بناء الدولة على التهديدات الأمنية اللاتماثلية في منطقة الساحل والصحراء.

أولاً - بناء الدولة والتهديدات الأمنية اللاتماثلية: مدخل نظري

1-1 بناء الدولة:

مثل مصطلح بناء الدولة إزدواجية تاريخية، يحمل دلالتين، دلالة تقليدية وأخرى حديثة، أستخدم في فترات متعددة من التاريخ السياسي خاصة بعد الحرب العالمية الثانية، وبعد استعادة البلدان التي كانت خاضعة للاستعمار استقلالها، حيث كان يراد به إقامة مؤسسات مستقرة تستهدف تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتحرر من التبعية وتحقيق الأمن وصياغة دساتير وهياكل سياسية تقود عملية التنمية (ميهوبي، 2014م، ص 35).

إلا أن مفهوم بناء الدولة الذي شاع استخدامه بعد الحرب الباردة، فقد ركز على إعادة بناء الدولة الفاشلة التي أصبحت بدورها مصدراً لتهديد السلم والأمن والاستقرار في العالم، وكذلك على قضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان والمشاركة السياسية والإصلاح السياسي والاقتصادي وبالتالي يتوجب على الأمم المتحدة والدول الديمقراطية الاهتمام بشأن هذه الدول، ومساعدتها على إعادة بناء ذاتها وذلك من خلال إعادة هندسة سياسية واجتماعية لهذه الدول حتى تمكنها من تحقيق الأمن والديمقراطية والاستقرار الداخلي وتجنب دول العالم التهديدات الآتية منها(جيلاني، 2016م، ص 2).

من هنا فقد تعددت وتباينت التعريفات حول عملية بناء الدولة نظراً لتداخل مرتكزاتها من جهة واختلاف السياق الزماني والمكاني الذي برزت فيه العملية من جهة أخرى. إلا أنه يمكن التركيز على أهم التعريفات التي اهتمت بغايات وأهداف بناء الدولة بما يخدم البناء النظري لهذه الدراسة، ولعل من أبرز هذه التعريفات التعريف الذي

قدمه "فرانسيس فوكوياما" حيث عرف بناء الدولة بأنه "تقوية المؤسسات القائمة وبناء مؤسسات جديدة فاعلة وقادرة البقاء والاكتفاء الذاتي" (فوكوياما، 2007م، ص 11)، وهذا التعريف يؤكد على أن عملية بناء مؤسسات الدولة وأجهزتها يجب أن تستند على أطر قانونية منبعثة من الواقع، وذلك للقيام بالوظائف التطورية للنظام من تكامل وولاء والتزام ومشاركة وتوزيع، وتجسير الفجوة بين الحاكم والمحكومين وصولاً إلى تحقيق الاستقرار السياسي.

أيضاً تشير عملية بناء الدولة إلى كونها "مجموعة من الإجراءات الوطنية والدولية الجادة المتخذة من أجل تأسيس وإصلاح مؤسسات الدولة، حيث تعتبر من الأهداف الرئيسية في بناء الدولة، تشمل توفير الأمن وإرساء سيادة القانون، بالإضافة إلى الفعالية في وظائف مؤسسات الدولة الرسمية فيما يخص تقديم السلع والخدمات الأساسية بما يبني الشرعية السياسية لمجموعة جديدة من مؤسسات الدولة التي يجري بناؤها (ليوخ، 2016م، ص 14).

تعد معركة بناء الدولة معركة شاقة، وتأخذ وقتاً طويلاً، فقلة من الدول التي نجحت في إرساء معالم النجاح داخلياً وخارجياً في آن واحد، حيث تكثر نماذج الدول الفاشلة التي لم توفق في مسيرتها بعد ما شهدته من انقلابات وأزمات وحروب أهلية وغيره. وتعرف الدولة الفاشلة بأنها "تلك الدولة التي لا تستطيع القيام بالوظائف الأساسية المنوطة بها وتوفير الأمن، وتقديم الخدمات العامة، وإدارة آليات السوق الإدارة الكفء للتنوع الإجتماعي في الداخل بل وتوظيفه، فضلاً عن معانات مؤسساتها من الضعف الهيكلي والوظيفي" (عبد الرضا، 2016م، ص 41). كما يعرفها نعوم تشومسكي بأنها "الدولة غير القادرة أو غير الراغبة في حماية مواطنيها من العنف وربما الدمار نفسه، وهي التي تعد نفسها فوق القانون محلياً كان أم دولياً"(تشوسكي، 2007، ص 2).

تتسم الدولة الفاشلة بالتوتر والصراعات العميقة، كما تتسم بالخطورة وتموج بنزاعات شرسة من جانب الفصائل المتصارعة، ففي أغلب الدول الفاشلة تحارب قوات الحكومة التمردات المسلحة التي تقف المعارضة من ورائها غالباً، أيضاً تعد الصراعات الإثنية والعرقية والقبلية بين مكونات المجتمع سمة كذلك من مكونات هذه الدولة، كذلك لا تستطيع الدولة الفاشلة السيطرة على حدودها، حيث تقتصر سيطرة الحكومة الرسمية على حدود العاصمة وبعض المدن الكبرى، وهناك مؤشر آخر على فشل الدولة يتمثل في العنف الإجرامي نتيجة ضعف السلطة المركزية، حيث يصبح القانون شبه غائب، وهو ما يجعل العصابات الإجرامية تسيطر على شوارع المدن وتنتشر تجارة السلاح والمخدرات، وتصبح الفوضى هي السمة السائدة في البلاد (النويني، 2014م، ص 62).

إن الأزمة البنائية التي تعانيها الدولة، بدرجات متفاوتة وأشكال مختلفة، إنما تشترك تأثيراتها السلبية في أداء الدولة وفاعلية أجهزتها من ناحية، وفي طبيعة علاقاتها بمجتمعها من ناحية ثانية، وفي نمط تفاعلاتها من ناحية ثالثة، وتتجلى أهم أبعاد مظاهر الأزمة البنائية للدولة فيما يلي (ميهوبي، ص 39):

1- عدم إستكمال عملية البناء المؤسسي، ويتمثل ذلك في تحول الدولة إلى أداة في يد النخبة الحاكمة تستند في ممارستها للسلطة على أساس عائلي، قبلي أو ديني أو ديمقراطي شكلي وفي معظم الحالات يعتبر القمع وسيلة وليست الشرعية هي الضمانة الرئيسية لتأمين النظم الحاكمة وضمان إستمرارها في السلطة، كذلك صعوبة الفصل بين ما للسلطة وما للدولة، فالسلطة هي التي تبني الدولة ومؤسساتها وأجهزتها (الأنصاري، 1994م، ص 190).

2- التأزم في علاقة الدولة بالمجتمع، من خلال السعي للسيطرة على المجتمع بواسطة القمع بالأساس فضلاً عن أساليب وممارسات أخرى سياسية وإدارية وإقتصادية وإجتماعية. وقد أدى ذلك إلى لجوء الدولة إلى السياسات والممارسات القمعية لضمان سيطرتها على المجتمع، مع غياب أو تدني مستوى المشاركة السياسية بسبب غلبة الطابع المركزي في العملية السياسية من ناحية وغياب أو ضعف قنوات المشاركة السياسية والمؤسسية الفعالة من ناحية أخرى. كذلك إستشراء مظاهر الفساد السياسي والإداري في أجهزة الدولة ومؤسساتها، وغلبة الطابع البيروقراطي على العملية السياسية، علاوة على عجز الدولة في بعض الحالات عن المحافظة على وحدة المجتمع وتماسكه، ووقوعها فريسة للحروب الأهلية والصراعات الداخلية (إراهيم، 2015م، ص 6).

3- إهتزاز شرعية الدولة ككيان سياسي، بإعتبار أن أزمة الشرعية يمكن أن تصيب النظام الحاكم لأسباب عديدة، وقد يترتب عليها إطاحة النظام وتغييره سواء بإستخدام أساليب عنيفة أو سلمية، وتتزامن شرعية النظام الحاكم مع أزمة شرعية الدولة، حيث تصبح في هذه الحالة عُرضة لخطر الصراعات الإجتماعية الممتدة والحروب الأهلية، بل قد يصل الأمر إلى حد إنهيار الدولة وتحللها (ميهوبي، ص. ص. 41-42).

2-1 التهديدات الأمنية اللاتماثلية:

إن العلاقة بين مفهومي "الأمن" و"التهديد" علاقة تأثير متبادل، ولتفسير مفهوم "الأمن" لابد من تحديد مصادر التهديد أولاً، فالباعث على الشعور بالخطر أو التهديد يستدعي الحاجة إلى إتخاذ إجراءات تهدف إلى تحقيق الأمن، تلك الحاجة التي من الطبيعي أن تكون متوافقة مع المخاطر أو التهديدات الفعلية أو المحتملة (الحربي، 2008م، ص 27).

إن مفهوم الأمن من المفاهيم التي ليس لها تعريف محدد متفق عليه، بإعتباره مفهوم نسبي ومتغير ومركب وذو أبعاد عُدة ومستويات متنوعة، يتعرض لتحديات وتهديدات مباشرة وغير مباشرة من مصادر مختلفة من حيث درجاتها وأنواعها وأبعادها، فقد عرف بأنه "تأمين سلامة الدولة ضد أخطار خارجية وداخلية قد تؤدي بها إلى الوقوع تحت سيطرة أجنبية نتيجة ضغوط خارجية أو إنهيار داخلي" (إسماعيل، 2014م، ص 18)،

وللأمن مفهوم ضيق ومفهوم واسع، فالمفهوم الضيق يتضمن الإجراءات الخاصة بتأمين الأفراد داخل الدولة ضد الأخطار المحتملة، وتهيئة الظروف المحيطة بهم إشباعاً لإحتياجاتهم الأساسية والتكميلية. أما المفهوم الواسع للأمن، فهو يشمل كل ما يحقق الإستقلال السياسي للدولة وسلامة أراضيها وضمان الإستقرار السياسي والإقتصادي والإجتماعي الداخلي. ومن جهة أخرى هناك الأمن "الخشن – Hard Security" و"الأمن الناعم – Soft Security"، فالأمن الخشن هو الذي يتميز بطابعه العسكري "الأمن التقليدي". أما الأمن الناعم فهو مفهوم تندرج في إطاره كل التحديات غير العسكرية التي تواجه الدول مثل التحديات الصحية والجرائم المدنية "غسيل الأموال، المخدرات، اللاجئين" ، المشاكل العرقية والتطرف والإرهاب، وهي تحديات غير مباشرة ذات طبيعة حركية يتداخل فيها أمن الأفراد بأمن الدولة والمجتمع، وهذه الظاهرة قد تكون ممتدة جغرافياً وعابرة للحدود، يتعدى تأثيرها إلى أقاليم أخرى (الحربي، ص.ص 12/11).

يعرف "ريشارد أولمن"، التهديد بأنه "ذلك العمل أو تتابع الأحداث الذي(منصوري، 2013م، ص24):

1- يهدد بصورة عنيفة نمط العيش الذي يتبناه سكان الدولة.
2- أو الذي من شأنه أن يحد من البدائل المطروحة أمام الدول أو الهيئات غير الحكومية (أفراداً، جماعات ومؤسسات) داخل الدولة. والتهديد في مفهومه الإستراتيجي هو "بلوغ تعارض المصالح والغايات القومية مرحلة يتعذر معها إيجاد حل سلمي يوفر للدول الحد الأدني من أمنها السياسي والإقتصادي والإجتماعي والعسكري مقابل قصور قدراتها لموازنة الضغوط الخارجية، الأمر الذي يضطر الأطراف المتصارعة إلى اللجوء إلى إستخدام القوة العسكرية، معرضة الأطراف الأخرى للتهديد" (عكروم، 2011م، ص 29).

إن تحليل مفهوم التهديدات ينطلق من فهم حقيقة التحولات الدولية والإقليمية وإنعكاساتها على صعيد الأمن، فتلك التحولات أدت إلى تحولات مماثلة لمصادر التهديد، من بروز إشكالية عدم اليقين وهي وإنعدام القدرة على التحديد الدقيق لمصادر التهديد، مما يؤدي إلى تعدد الرؤى حول أساليب ووسائل وإستراتيجيات تحقيق الأمن (الحربي، ص 29)، وبالتالي فإن دراسة أبعاد ومصادر وأنواع التهديدات ضرورة لابد منها لتحديد العمل الإستراتيجي الجماعي لدرء تلك التهديدات وإدراك أبعادها ومصادرها لصياغة رؤية مشتركة لمواجهتها أو التقليل من مخاطرها. ويعتبر إتساع نطاق التهديد الأمني وتعدد مصادر التهديد من أهم ملامح الظاهرة الأمنية في الواقع المعاصر، حيث أصبحت هنالك مصادر تهديد داخلية، ومصادر تهديد من دول الجوار، هذا بالإضافة إلى مصادر تهديد سياسية تنتج عن الإنقسامات القبلية والطائفية والعرقية وما ينتج عنها من قلاقل داخلية. كما أن هناك مصادر تهديد إجتماعية ناتجة عن البطالة والمشكلات الناتجة عن أساليب توزيع الدخل والإخلال بمعايير العدالة الإجتماعية وغيرها.

لقد تغيرت هيكلة وخارطة المخاطر والتهديدات الأمنية من نمط تقليدي، إلى نمط جديد أصطلح عليه بـ"التهديدات اللاتماثلية – Asynmetric Threats" وبصورة أحدث "التهديد الهجين – Hybrid Threat" كتعبير عن زيادة التعقيد والحركية والتطور المستمر الذي يمس الظاهرة الأمنية، فالتهديدات التماثلية تطلق على النمط التقليدي للتهديدات التي تتميز بالطابع العسكري الذي بين الدول (http:democraticac.de). إلا أن التهديدات اللاتماثلية وهي التهديدات المرتبطة بمشاكل الجريمة المنظمة والإرهاب الدولي والنزاعات الداخلية وما يصحبها من إنتهاكات لحقوق الإنسان والإبادة الجماعية، والتي تجد في الدول غير المسؤولة أو الفاشلة مكاناً مثالياً لها، مشكلة بذلك ما اصطلح عليه بالتهديدات اللاتماثلية أو اللاتناظرية أو غير المتكافئة، حيث تكون بين فاعلين غير متكافئين من حيث القوة، وعادة ما يكون هذا النمط من التهديدات وسيلة للتعويض عن نقص في الموارد المتعلقة بالطرف الضعيف الذي يستخدم التهديد من خلال الإعتماد على أساليب ووسائل متعددة يستهدف من خلالها المساس بنقاط الضعف للطرف الأقوى، وتم إستعمال مصطلح التهديدات اللاتماثلية في الولايات المتحدة لتوصيف المخاطر الجديدة التي تواجه الأمن القومي الأمريكي على النحو الآتي (http:democraticac.de):

- التهديدات الجديدة التي تتميز بعنصر المفاجأة والحركية وغير المألوفة.
- الأساليب والتكتيكات العملية الجديدة التي تستخدمها المجموعات لتهديد الأمن القومي الأمريكي.
- غموض وصعوبة تحديد ماهية العدو المهدد للأمن القومي الأمريكي.

إضافة إلى التهديدات اللاتماثلية ظهر مفهوم آخر هو "التهديدات الهجينة" والتي يعرفها "فرانك هوفمان – F. Haffman" بأنها "تتضمن مجموعة كاملة من الوسائط المختلفة من الحرب بمافي ذلك القدرات النظامية والتكتيكات والتشكيلات غير النظامية والأعمال الإرهابية، بما في ذلك العنف العشوائي والإكراه والإجرام" (Haffman, 2007, p. 8-15). وتتواجد التهديدات الهجينة بكثرة في الأقاليم التي لم تعد خاضعة لسيطرة الدولة، وتتميز بسرعة الإنتشار وتتعلق بفواعل غير دولية تجمع بين إستخدام الوسائل التقليدية والوسائل الحديثة في عملية التهديد مثل الحرب والجريمة المنظمة والإرهاب والأعمال التخريبية والتحكم في التكنولوجيا وإختراق المواقع الألكترونية. وتتميز أيضاً بتعدد أشكالها وطبيعتها المستعصية الفهم، نظراً لغموضها وكثرة تفاعلاتها وتفرعاتها، كما تمثل التهديدات الهجينة خصماً يصعب معرفته وتحديده وتوقع أعماله ونتائجها (http:theses.univ-banta.dz).

ثانياً - الواقع الجيوسياسي لمنطقة الساحل والصحراء:

يواجه الباحثون صعوبات منهجية تتمثل في التوصل إلى صياغة تعريف دقيق ومحدد لمنطقة الساحل والصحراء، حيث لم تتشكل صورة متماسكة في البحوث السياسية والأمنية حول هذا الفضاء، فالطبيعة الديناميكية الجيواستراتيجية التي تتميز بها المنطقة حالت دون وضع مفهوم حدود متفق عليها، وكنتيجة لهذه الإختلافات في تحديد المفهوم الجغرافي، لجأ الكثير من الباحثين والدارسين إلى رسم حدود أكثر مرونة للساحل الأفريقي، بحصره بين منطقة شمال أفريقيا وغربها.

عرّف الساحل الأفريقي في الأدبيات التاريخية بوصفه حزام التماس بين أفريقيا الشمالية (البيضاء) وأفريقيا جنوب الصحراء (السوداء) (شاكر، 2016م، ص 13). كما كانت تعرف هذه المنطقة ببلاد السودان، غير أن هذه التسمية يتم التمييز فيها بين السودان الغربي والسودان الشرقي، فالأول يضم المجال الذي يمتد من غرب دافور إلى المحيط الأطلسي بين موريتانيا والسنغال وغامبيا بين الشمال الشرقي في دارفور وما يليها شرقاً، أي السودان الحالي وأريتريا وجيبوتي، وظل هذان المحوران – أي الشرق والغرب – نشيطين وفاعلين، أما الصحراء الوسطى الداخلية، فإنها لم تشكل محوراً بنفس أهمية المحورين الشرقي والغربي، إلا أن التفاعلات الحديثة، أخذت تشكل محوراً تاريخياً للصحراء يتأثر بمؤثرات المحورين معاً (مصلوح، 2014م، ص 9).

أما جغرافياً، فيقصد بكلمة الساحل، الشاطيء أو المنطقة المطلة على الشاطئ، أو الحافة الجنوبية للصحراء، والساحل الأفريقي يمتد جغرافياً من المحيط الأطلسي إلى البحر الأحمر فاصلاً بين الصحراء الكبرى شمالا ومنطقة السافنا جنوباً (حور، 2016م، ص 187)، أي من موريتانيا إلى السودان مروراً بمالي وبوركينافاسو،

النيجر وتشاد، ويقابله على الضفة الأخرى من الصحراء الكبرى الفضاء المغاربي المطل على البحر الأبيض المتوسط.

تحدد بعض الأبحاث الجغرافية لنادي الساحل وغرب أفريقيا الملحق بمنظمة التعاون والتنمية الإقتصادية كدراسة "فيليب هينريغ" بعنوان "التأثيرات الأمنية للتغير المناخي في الساحل: آفاق سياسية"، تلك المنطقة التي تقع بين خطي العرض 12° و 22°، وبحسب الدراسة فإن الساحل يشمل أجزاء من إثني عشر بلداً وهي: جنوب موريتانيا ووسطها وشمال السنغال وغامبيا، وجنوب مالي، والنيجر وتشاد وأقصى شمال بوركينافاسو ونيجريا ووسط السودان وجنوبه وأريتريا وأقصى شمال أثيوبيا وجيبوتي، وبعض الدراسات تدمج دولاً كثيرة ضمن هذا المفهوم مثل: الجزائر أو أقاليم مثل: شمال مالي والنيجر (مصلوح، ص 10).

كما يعرف الساحل الأفريقي إنطلاقاً من المشاكل والأزمات الإثنية التي يعرفها، وهو بذلك يضم كل من السودان، مالي، النيجر، تشاد، موريتانيا، وهو ما يعرف بقوس الأزمات (بوبوش، 2016م، ص 16).

إلا أن المفهوم السياسي للساحل والصحراء، عرف تمدداً واتساعاً، فهو لم يعُد محصوراً في بلدان الساحل والصحراء المعروفة، ووفقاً للمقصود الجغرافي، وإنما توسع بحسب إعادة التعاريف المتكررة للإقليم، ويلاحظ أن منظمة "تجمع دول الساحل والصحراء" تضم عدداً من البلدان الأفريقية التي لا يسري عليها المفهوم المحدد جغرافياً للساحل والصحراء، مثل أفريقيا الوسطى. ويشار هذا إلى أن الإتفاقية المعدلة لهذا التجمع – إثر قمة أنجمينا في فبراير 2013م – تضمنت ما يفيد تحديد بلدان التجمع في بلدان الساحل والصحراء والبلدان المتاخمة، ومن جهة أخرى، غالباً ما تُقحم الأبحاث السياسية والإقتصادية بلداناً شبيهة سياسياً أو إقتصادياً بباقي بلدان الساحل، أو متفاعلة معه ضمن هذا المفهوم (مصلوح، ص 11). يضاف إلى ذلك، أن "تجمع دول الساحل والصحراء" يعكس بدوره هذا المزج بين دول ساحلية صحراوية وأخرى أفريقية متاخمة أو مجاورة للساحل، وهو بذلك يعكس هذه النزعة الجيوسياسية، وبالتالي فإن شساعة المجال الجغرافي للساحل الأفريقي خلقت نوعاً من الإختلاف حول أي من الدول هي التي تنتمي إلى هذا المجال.

ومما سبق يمكن القول أن منطقة الساحل والصحراء تعتبر منطقة محورية بتداخلها مع أفريقيا الشمالية والغربية وصولاً إلى البحر الأحمر، ما يفسر الإهتمام الإقليمي والدولي بهذه المنطقة، حيث باتت حزاماً جغرافياً بين المغرب العربي ومنطقة الصحراء الكبرى مما جعلها ذات موقع إستراتيجي حساس وحيوي.

خريطة توضح دول الساحل والصحراء

المصدر: https://www.almrsal.com/post/330585/sahel-map

تعرف منطقة الساحل الأفريقي بخصائص جغرافية في أربعة عناصر هي: المجاعة، الجفاف، التصحر وإرتفاع الحرارة، وهذه العناصر لها تداعياتها وإنعكاساتها المباشرة على الأوضاع الإجتماعية والسياسية والإقتصادية والإنسانية التي تواجهها المنطقة، كما تتميز المنطقة بتنوع إثني وعرقي ألقى بظلاله على البناء الإجتماعي والسياسي، حيث تمتاز بتداخل وتلاقي عُدة أعراق تمثل كل منها أنماطاً وعادات مختلفة. كذلك فإن منطقة

الساحل الأفريقي تمتاز بكثافة سكانية ضعيفة وغير متوازنة مع مساحته الشاسعة (حور، ص. ص 189-190). ففي موريتانيا مثلاً يقطن ربع السكان في العاصمة نواكشوط، أي حوالي 680,000 نسمة، أما بقية المناطق الأخرى تتميز بكثافة سكانية منخفضة جداً، وكذلك الحال في عاصمة مالي، حيث تضم باماكو Bamako أكثر من 1,5 مليون شخص، أي ما يعادل 12% من السكان ككل (http:www.politics.dz).

على الرغم من هذه الأوضاع الإقتصادية، فإن منطقة الساحل والصحراء أصبحت منطقة ذات أهمية إقتصادية، لكونها تذخر بالثروات المعدنية، مثل الذهب واليورانيوم والفوسفات، وباتت الثروة النفطية عامل جذب كبير لدول العالم، إذ تصدر تشاد النفط منذ عام 2003م بما يقارب 200 ألف يومياً كما أصبحت مالي ثالث دولة أفريقية لإنتاج الذهب بعد جنوب أفريقيا وغانا. وتعتبر النيجر ثالث دولة مصدرة لليورانيوم في العالم بعد أستراليا وكندا، كما تُعد نيجريا أكبر دولة في المنطقة مصدرة للنفط بحجم إنتاج يصل إلى 27 مليون برميل في اليوم، وإحتياطي يبلغ مليار برميل(حور، ص 192).

إلى جانب هذه الأهمية الإقتصادية، فإن منطقة الساحل والصحراء منطقة عبور إستراتيجية لمشروع خط أنبوب الغاز العابر للصحراء، ويمتد على مسافة 4128 كلم، بإمكانيات سنوية قد تصل إلى 30 مليار متر مكعب، ينطلق من واري في نيجريا ويصل إلى إلى حاسي الرمل في الجزائر، مروراً بالنيجر، حيث يمكن أوروبا من التزود بالغاز الطبيعي (حور، ص 193). وبالتالي فإن مصادر الطاقة التي تتوفر في هذه المنطقة، جعلها تكتسب قيمة إستراتيجية دولية، وأعطتها مكانة هامة في التوازنات والصراعات الدولية.

ثالثاً - أزمة بناء الدولة في منطقة الساحل والصحراء:

ورثت الدول الأفريقية العديد من التناقضات والتعقيدات الإجتماعية الحادة، والتي تركت آثارها على كافة الهياكل والأنشطة في مرحلة مابعد الإستقلال، ومن أبرز هذه التناقضات قوة الإنتماءات الأولية، والتي يقصد بها الإرتباطات التي تجمع الفرد مع غيره من الأفراد في مستويات أدنى من المستوى الوطني (القومي)، وهي الإرتباطات التي ترجع أحياناً إلى صلة الدم (أسرة - عشيرة - قبيلة)، أو موطن إقليمي (شمال – جنوب - شرق - غرب)، أو إنتماءاً دينياً (مسلم – مسيحي – ديانات تقليدية)، وسيادة هذه الإنتماءات على الإنتماء القومي على نحو أدى إلى غياب مفهوم المصلحة العامة، مما إنعكس على محاولات بناء الدولة (الأمة) في أفريقيا (مهدي، 1996م، ص 236).

تعكس أزمة بناء الدولة إحدى المعضلات الأمنية الخطيرة التي تعانيها أفريقيا عامة ومنطقة الساحل الأفريقي على وجه الخصوص، ومن هنا فقد تمحورت التساؤلات الأساسية حول محددات السياق والمضمون لظاهرة أزمة بناء الدولة في هذه الدول، إذ يذهب فريق من الباحثين إلى إعتبار العامل الإثني والتقسيم التعسفي للحدود دون مراعاة للخصوصية المجتمعية متغيراً رئيساً على غرار دراسات "توال فرانسوا" وهناك من يرجعها إلى الطبيعة القيادية في ظل أنظمة زبائنية، قامة عل التسييس والشخصنة لخدمة المصلحة الخاصة ومن ذلك دراسات "رينيه لومارشون". كما رجح فريق آخر على دور العوامل الإقتصادية وضعف التنمية، فيما ركز آخرون على ما يعرف حالياً بـ "إقتصاد الحرب" ما يحدثه من إنعكاسات محفزة على الإنقسام وعدم الإستقرار وإفراز بيئة من اللاأمن تغيب فيها سلطة الدولة (www.qiroatafrica.com).

إن فكرة الدولة في حد ذاتها تتجسد في كل من شخص الرئيس القائد والزعيم والحزب القائد الطليعي الواحد، وكذا القبيلة والمنطقة والجهة والعرق، وعليه عرفت الدولة الأفريقية عموماً وفي منطقة الساحل والصحراء بصفة خاصة ما يسمى "العصب العسكرية - المدنية، وهي الأمور التي جعلت الدولة في الساحل والصحراء تفشل في بناء كيانات حديثة تضمن الوحدة الترابية لأقاليمها، وهو ما يدفع إلى القول أن العجز الوظيفي للدولة في هذه المنطقة هو أحد المسببات الرئيسية للمشاكل الممتمدة على المستوى المحلي والإقليمي والدولي (بومدين، قاسي، 2017م، ص 130).

تعاني الدول في منطقة الساحل والصحراء من عُدة أزمات، منها:

1. **أزمة الهوية والإندماج الوطني**:

رافقت هذه الأزمة عملية بناء الدولة في منطقة الساحل والصحراء نتيجة للفشل الذي عرفته تلك الدول في التعامل مع التعدد الإثني واللغوي والديني الذي تتميز به تلك المجتمعات المحلية، فمن الخصائص الرئيسية في منطقة الساحل والصحراء التنوع العرقي والإثني، حيث تنقسم الأجناس العرقية إلى قسمين رئيسيين، الجنس الأبيض، ذو البشرة الفاتحة، الذي يتمركز في الجزء الشمالي للساحل، "والجنس الأسود" ذو البشرة السوداء الذي يتمركز في الجزء الجنوبي، لكن ضمن هذين القسمين الرئيسيين تتفرع مجموعات إثنية أخرى الأمر الذي جعل هذه المنطقة تعرف نزاعات إثنية وعرقية عديدة، أبرزها على الخصوص قضية الطوارق ، وما تطرحه من تحديات سياسية ومجتمعية وأمنية على حدٍ سواء، وخصوصاً وأن هذه الأقلية عاشت في كنف التهميش والإقصاء في الدول التي تحتضنها (بومدين، قاسي، ص 131)، وبالتالي فإن التركيبة الإجتماعية والديمغرافية المتنوعة لهذه الدول جعلت من مستوى التجانس الإجتماعي ضعيفاً، خاصة مع غياب الثقافة الوطنية الموحدة التي نتج منها عُدة أزمات وإضطرابات عرقية كما في موريتانيا والحرب الأهلية في دارفور والصراعات القبلية والإثنية في تشاد، والتي تتغذى في أغلبها على إنعدام العدالة التوزيعية وسوء توزيع الثروات الإقتصادية. يضاف إلى ذلك إخفاق عمليات الإندماج الوطني في هذه الدول نتيجة للسياسات الإستعمارية في ترسيم الحدود التي لم تراع خصوصيات توزيع المجتمع، ولذلك عانت هذه الدول من غياب الشعور المشترك بين الجماعات العرقية بالإنتماء إلى كيان سياسي موحد خاصة عندما تكون تلك المجموعات موزعة في أكثر من دولة، وبالتالي غياب فكرة المواطنة بين افراد المجتمع، مع تعدد الولاءات السياسية داخل المجتمع الواحد (وهبان، 2000م، ص 20). لذلك فإن مؤسسات الدولة تتحول إلى مجرد عاملة في خدمة العصبية وتعميق أزمة الإندماج، كما أن غياب المؤسسية هو السمة المشتركة في كثير من مؤسسات دول الساحل الأفريقي لإرتباطها بإتجاهات عرقية وقبلية وطائفية. كما أدى غياب وضعف فلسفة المواطنة في هذه الدول إلى إنتشار الفساد السياسي، وضعف الأداء المؤسسي، إلى إستحالة بناء آليات الوقاية أو حل النزاعات الداخلية (بوبوش، ص 21).

مما سبق يمكن القول أن أزمة الهوية والإندماج الوطني في دول الساحل والصحراء تظهر في ثلاثة أشكال أساسية وهي: التباين العرقي، والتعدد الإثني واللغوي والديني. كذلك معضلة الحدود المصطنعة التي خلفها الإستعمار دون مراعاة لهذا التنوع، يضاف إل ذلك ضعف الإنتماء القومي.

2. **أزمة التغلغل**:

ويقصد بها عدم التواجد الفعّال للحكومة المركزية على كامل أقاليمها، التي يفترض بها ممارسة سلطاتها الداخلية، وأن تغلغل الحكومة داخل سائر أرجاء إقليم دولتها من شأنه أن يوطد أركان الإستقرار السياسي في تلك الدولة.

إن ضعف الدول في ممارسة الرقابة على المجال مرتبط بمشكلة بنيوية لتشكُّل الدول، فالرقابة على المجالات الصحراوية الواسعة لا يمكن أن تشبه في كل الحالات الرقابة على السهول الصالحة للزراعة، ففي الأخيرة تميل الجماعات إلى تنظيم نفسها سريعاً للإستفادة من عائدات السهول، والعكس من ذلك ففي الصحراء تركز الحكومات جهودها على أماكن الثروة مثل: حقول النفط، وتحتاج الدولة إلى موارد هائلة لممارسة مستوى دائم من التأهب الأمني والعسكري في الصحراء (مصلوح، ص 49). فالدولة في الساحل والصحراء تعيش صعوبات في الجغرافية السياسية الداخلية، نظراً لعدم التحكم والسيطرة على أراضيها الشاسعة، ومرد ذلك إلى قلة الإمكانيات المتاحة والفشل الذي تعيش فيه، وهو الأمر الذي من شأنه أن يُغذي حالة عدم الإستقرار في هذه المنطقة، من خلال تقاسم فواعل من غير الدول السُلطة مع السلطة المركزية، وهو ما جعل العديد من الخبراء يعتقدون أن منطقة الساحل والصحراء منطقة تعاني من سوء الإدارة والتسيير. ولذا فإن إنكشافية الدولة في الساحل والصحراء في العمق تنبع من إنكشافية الدولة نفسها (http:www.politics.dz).

3. **أزمة الشرعية السياسية:**

تمثل شرعية النظام السياسي أحد اهم مقومات الدولة وإستمراريتها، تتعلق هذه الأزمة بعدم قابلية المواطنين لنظام سياسي معين، على إعتبار أنه غير شرعي ولها إرتباط أيضاً بطبيعة السُلطة ومسؤوليات الحكومة، بحيث تُثار العلاقة بين السلطة المركزية والسلطة المحلية، إضافة إلى غياب التداول السلمي للسلطة، حيث يكون إنتقال السلطة بموت الحاكم أو بإنقلاب عسكري أو بتوريث سياسي (http://diouchcity.net).

وقد إرتبطت أزمة الشرعية إرتباطاً وثيقاً بعملية بناء الدولة في أفريقيا عامة، ودول الساحل والصحراء على وجه الخصوص، حيث تمثلت في أساليب القمع والإرهاب، وفرض القوانين والدساتير التي عادة ما تعلق ويتم العمل بالأحكام العرفية، بالإضافة إلى الإعتماد على الإنقلابات العسكرية كطريقة للوصول إلى السُلطة، وهو ما يتنافى والديمقراطية، أما بالنسبة لحق المشاركة السياسية فنجد كثيراً من القيادات الحاكمة تغلق المجال السياسي، أو تقننه بما يخدم مصالحها وأهدافها (لبوخ، ص 20).

حيث تتسم بعض الأنظمة في دول الساحل والصحراء في أن معظمها أنظمة عسكرية أو يصعب بين التمييز بين العسكرية والمدنية، الأمر الذي جعل العملية الديمقراطية والإنتقال السياسي في دول المنطقة تعرف الكثير من الإختلالات وعدم الإستقرار والتوافق السياسي بين الأطراف مما إنعكس على مسار بناء الدولة فيها (http://bitsformdspace.univ.biskra). كما أن إرث الدولة التسلطية في هذه الدول أدى إلى هيمنة الإعتبارات السياسية على إدارة الإنتخابات التي إتخذت طابعاً رمزياً في كثير من الحالات لإضفاء الشرعية على النظام الحاكم.

4. **أزمة المشاركة السياسية:**

تقدم إشكالية المشاركة السياسية وجهاً من وجوه ازمة السياسة والحياة السياسية في منطقة الساحل والصحراء، ويفترض مفهوم المشاركة السياسية أن ثمة مواطن ينبغي أن يشارك في الشؤون السياسية، كما يعني ضمناً أن هناك إعتقاد أن مشاركة المواطن لها تأثير في عملية صنع القرار، فالمشاركة السياسية هي "إسهام أو إنشغال المواطن بالمسائل السياسية داخل نطاق مجتمع معين، سواء كان هذا الإنشغال عن طريق الرفض أو التأييد أو المقاومة أو التظاهر السلمي (سعد، 2002م، ص 290).

تتميز العملية السياسية في جميع بلدان الساحل والصحراء بإختلالات هيكلية عميقة، بالإضافة إلى طبيعة الأنظمة السياسية المغلقة وضعف المشاركة السياسية، وإنعدام وتقييد حرية التعبير والإعلام، وهي من السمات الأصلية للواقع في دول الساحل والصحراء، فضلاً عن علاقة ذلك بدرجة "المأسسة" وهي السمة الغالبة بدى جميع دول الساحل والصحراء، ولهذا يربط "صاموئيل هنتغتون" بين المأسسة والمشاركة السياسية و الإستقرار السياسي، حيث يرى أن تحقيق هذا الأمر مرهون بمدى بناء مؤسسات سياسة تنظم عملية المشاركة السياسية وفي ذات الوقت تحول دون إنعدام الإستقرار (www.quraatafrican.com).

5. **أزمة التوزيع والفشل الإقتصادي:**

ترتبط هذه الأزمة بالقدرة التوزيعية للنظم السياسية، أي بدور الحكومات فيما يتصل بتوزيع المنافع والموارد بين سائر الفئات والطبقات والجماعات المشكلة للمجتمع، سواء تمثلت هذه المنافع وتلك الموارد في الثروة أو الدخل او الأمن أو التعليم أو الثقافة أو الخدمات الصحية وغيرها.

تعكس أزمة التنمية في الساحل والصحراء أحد أهم جوانب المشكلة الأمنية في المنطقة، ويمثل توزيع الموارد في هذه الدول إحدى الظواهر البارزة فيها، حيث تنفرد القلة بمعظم الموارد المتاحة، ويقع عبء الحرمان على الأغلبية، وتبرز أزمة التوزيع إشكالية تفاوت طبقي حاد وهو ما يتسبب في صراعات داخلية. كما أن من شأن هذا التفاوت الطبقي إثارة الإستقرار وتهديده، وهو ما يظهر جلياً في مالي، والنيجر من خلال العصيان والتمرد المستمر للطوارق ومختلف الأقليات الأخرى، ويمكن إيعاز تفاقم هذه الأزمة إلى ظاهرة الفساد السياسي التي قوامها إستخدام السلطة من أجل تحقيق أهداف ذاتية (http://theses.univ.banta.dz). ويُعد الفساد المزمن أحد الأسباب الرئيسية لإنعدام الإستقرار وغياب الأمن في المنطقة وأحد أكبر معوقات العدالة الإجتماعية. ويلاحظ أن الدول المعنية تعرف مستويات مؤكدة من الفساد والذي يسهم في إضعافها، وهي لا تعيش وضعية إدارية داخلية مستقرة (مصلوح، ص 47).

تعتبر منطقة الساحل والصحراء من أفقر مناطق العالم، وتتميز إقتصاديات دولها بالهشاشة والتدهور حيث أن معظمها تصنف حالياً ضمن فئة البلدان الأقل نمواً، والتي تعاني من عُدة إختلالات إقتصادية ومن فساد سياسي وإقتصادي، وبالإضافة إلى الديون الكبيرة التي تعاني منها هذه الدول (حور، ص 191).
كذلك فإن دول الساحل والصحراء تعاني من إقتصاديات متدهورة، ففي الميدان الزراعي، نجد ان الموارد الزراعية غير مستقرة في معظم دول الساحل والصحراء نتيجة للظروف المناخية الصعبة (الجفاف والتصحر). كذلك فإن الفقر والبطالة المتزايدة هي مصادر لفقدان الأمل، مما يهيء أرضية خصبة للتمرد والتطرف ومن ثم العسكرة، وهو ما يشكل أرضية غير مواتية للإستثمار الأجنبي المباشر والذي يعتبر شرطاً أساسياً لعملية التصنيع (بوبوش، ص 23).
لذلك تعتبر أزمة بناء الدولة الوطنية إحدى المعضلات الأمنية الجسام التي تعانيها دول منطقة الساحل والصحراء، وذلك على خلفية الرواسب التاريخية التي أنتجتها مشكلة الحدود الجغرافية المتوارثة عن الحقبة الإستعمارية والتي لم تراع خصوصيات المجتمعات المختلفة، مما جعل العملية السياسية في هذه الدول تتميز بإختلالات هيكلية عميقة، وبالتالي عجزت هذه الدول عن بناء كيانات حديثة تضمن الوحدة الترابية لأقاليمها.

رابعاً - انعكاسات أزمة بناء الدولة على التهديدات الأمنية اللاتماثلية في منطقة الساحل والصحراء:
شهدت منطقة الساحل والصحراء بعد نهاية الحرب الباردة، وخاصة بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001م، إتساعاً ملحوظاً في دائرة الإنكشافات الأمنية في منطقة غير مستقرة أساساً، مما ساهم في تعاظم التهديدات الأمنية اللاتماثلية، التي من شأنها ممارسة ضغوط أكبر على المنظومة الأمنية للمنطقة، حيث يرجع الباحثون هذه الإنكشافات إلى خصوصية المنطقة الجغرافية المشجعة لكل محاولات التهديد وعدم الإستقرار.
لذلك أصبحت منطقة الساحل والصحراء تواجه في دوائرها الجيوسياسية المختلفة تهديدات أمنية جديدة تتمثل في الجريمة المنظمة والتجارة غير المشروعة والإتجار بالبشر، والأسلحة، وصولاً إلى تنامي ظاهرة الهجرة غير الشرعية، علاوة على النشاط المتزايد لعصابات التهريب والجماعات الإرهابية، هذه الظواهر تتغذى على أوضاع إجتماعية وسياسية وثقافية وعسكرية تعيشها المنطقة، وتمتد تأثيراتها إلى مختلف دول الجوار.
على الرغم من عوامل الضعف التي تتسم بها دول الساحل والصحراء والتي جعلت غالبيتها ضمن الدول الفاشلة جاءت التأثيرات الأمنية التي عكستها تطورات الشمال الأفريقي خلال العقدين الأخيرين لتضاعف حجم التهديدات الأمنية والإنسانية التي تعيشها هذه الدول، وهو الأمر الذي دفع بأن تصبح هذه المنطقة جزءاً من "قوس الأزمات" الذي كان يمتد من أفغانستان مروراً بإيران والجزيرة العربية حتى القرن الأفريقي (http://pmb.univ-saida.dz). وقد بدأت ملامح التهديد الإرهابي في المنطقة مع ميلاد ما يعرف بتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي مع حلول عام 2007م(http://www.politics-dz.com)، حيث توفر المنطقة التسهيلات اللوجستية والتكتيكية للتخطيط لمختلف العمليات الإرهابية، بإعتبار أن المنطقة تفتقر إلى المشاريع التنموية إضافة إلى أنها تعيش في ظل فراغ أمني، مما يصعب تواجد الحكومات في هذه المناطق، الأمر الذي يؤدي إلى مزيد من التطرف وزيادة عدد الإرهابيين.
بدأ تنظيم القاعدة في تعزيز تواجده في المنطقة من خلال توسيع العمليات الإرهابية حتى يتمكن من السيطرة على الممر الإستراتيجي الذي يربط بين موريتانيا، مالي، النيجر، تبيستي في الشمال وتشاد، ومما ساعد على ذلك أن منطقة الساحل والصحراء ذات حدود قابلة للإختراق، إذ تسكنها تجمعات سكانية متناثرة لا تخضع سوى لسيطرة محدودة من قبل الحكومات الوطنية (صايج، ص 718). لذلك تسارعت خلال السنوات الأخيرة الأدوار الواسعة لتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، حيث إختطفت عشرات الأجانب، وفاوضت لإطلاق سراح بعضهم بفدية مالية كبيرة، واصطدم التنظيم بالتنظيم الموريتاني الذي إستطاع إلحاق خسائر بالتنظيم عام 2010م، ويشير تقرير الأمم المتحدة رقم S/2012/42 الصادر في 2012م، إلى أن النزاع المسلح في ليبيا سمح للجماعات الإرهابية في الساحل والصحراء بالحصول على مخازن كبيرة من الأسلحة والذخائر والمتفجرات (صايج، ص 718)، وبالتالي يعتبر تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي الحلقة المركزية التي أسست للإرهاب في منطقة الساحل والصحراء.

إلى جانب تنظيم القاعدة ظهرت حركات أخرى متحالفة معه، منها (http:bitsformspace.univ.biskra):

1- جماعة أنصار الدين أو طالبان أزواد: التي تم الإعلان عن تأسيسها في العام 2011م، على يد "إياد آغ أغالي" في شمال مالي وتهدف إلى إنشاء دولة إسلامية تحكم بالشريعة الإسلامية في المنطقة، وهي تتعاون مع جماعة أهل السنة والجماعة وحركة الدعوة والجهاد والمعروفة إعلامياً بحركة "بوكوحرام"، حيث إستفادت هذه الحركة من الإنفلات الأمني في مالي بعد الإنقلاب العسكري للرئيس "أمادو توماني"، وبحكم خبرتها العسكرية الطويلة إستطاعت هذه الحركة تحقيق مكاسب ميدانية والسيطرة على مخازن الأسلحة والإستيلاء على تجمع وثكنات من الجيش المالي.
2- جماعة التوحيد والجهاد في غرب أفريقيا: تمّ تأسيسها في العام 2011من وتعرف بأنها أخطر الجماعات الإرهابية المسلحة، والأكثر إثارة للرعب في شمال مالي، حيث تنحدر عناصرها من قبائل عربية في الإقليم، والعناصر الجهادية الموريتانية التي تسللت إلى الإقليم في أوقات سابقة.
3- جماعة أنصار الشريعة: التي تأسست نهاية عام 2012م، وهي إمتداد لتنظيم جماعة أنصار الدين.

إرتبط بتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي بعلاقات مع قبائل المنطقة، حيث تعايش معها وتوسع في الساحل والصحراء، واعتمد على سياسة بعيدة عن الإصطدام مع أنظمة الدول في المنطقة بإستثناء بعض العمليات التي كانت موجهة ضد المصالح الغربية، مكنه ذلك من إستقطاب الدعم والتأييد.

كما تأسست بوكوحرام في العام 2002م، في ولاية برنو شمال نيجيريا بزعامة الشيخ "محمد علي" وكان هذه الجماعة مكونة من الشباب الذي يتدارسون فيما بينهم تعاليم إسلامية برؤية أكثر تشدداً، سميت أيضاً بـ "طالبان نيجيريا"، وقد إستطاعت هذه الجماعة تنفيذ سلسلة هجمات منسقة في مدينة "كانو" ثاني أكبر مدينة في نيجيريا، أودت بحياة أكثر من 185 شخص، واستمرت هجماتها في أبريل 2014م، كذلك فقد تم إختطاف 276 فتاة من المدارس الحكومية في بلدة"شيبوك" بولاية بورنو مما شكل غضب عالمي (http://bitsformspace.univ.bikra). إن العوامل الأبرز التي أدت إلى تنامي بوكوحرام في نيجيريا، الفقر والتصحر والبطالة والأمية وغياب أجهزة الدولة. أيضاً يعتبر توسع تنظيم الدولة الإسلامية "داعش" في شمال أفريقيا أصبح أمراً واقعياً يهدد دول المنطقة، فقد أدى الوضع الأمني في ليبيا، وما وفره من ظروف جغرافية ومادية وبشرية لتوسع التنظيم من خلال إمتلاكه لموارد نفطية وأموال طائلة، ساعد على إستقطاب المزيد من المقاتلين من دول الجوار ومن داخل ليبيا ومن دول جنوب الصحراء، وكذلك إمكانية التعامل مع شبكات التهريب والإتجار غير المشروع في المنطقة، الأمر الذي يزيد من التهديد والمخاطر الأمنية.

لم يمنع تعددية التنظيمات الجهادية عمليات الإرتباط والتنسيق في عملياتها في المنطقة، مما يعطي إنطباعاً بوجود "فدرالية جهادية"، حيث أن هناك "جماعات المنبع"، التي شكلت الأساس لتفريخ الجهاديين بالمنطقة، مثل بوكوحرام النيجيرية، وتنظيم القاعدة في بلاد المغرب العربي، وحركة الشباب المجاهدين في الصومال، وأنصار الدين في مالي، و"جماعات المصب"، وهي تلك الجماعات التي تولدت نتيجة إنشقاق تنظيمي أو خلاف فكري مع الجماعات الأم، ومن أبرزها حركة التوحيد والجهاد في غرب أفريقيا، وجماعة أنصار المسلمين في نيجيريا، والفروع المختلفة لجماعات أنصار الشريعة التي تنتشر في ليبيا ومالي وغيرها (بوبوش، ص 52).

تعتبر الجريمة المنظمة من بين أخطر التهديدات الأمنية اللاتماثلية التي تهدد أمن وإقتصاديات دول الساحل والصحراء، فهي تمتص الموارد المالية لهذه الدول، كما تستعمل جماعات الجريمة المنظمة مختلف الوسائل لكي تبلغ غاياتها وأهدافها كالترهيب والإختطاف والإبتزاز، كما تتعامل مع مجموعات أخرى كالجماعات الإرهابية التي توفر لها وسائل النقل والإتصال والسلاح.

تعرف الجريمة المنظمة على أنها "أي جماعة من الأشخاص لها بناء تنظيمي وتهدف إلى تحقيق الربح السريع بطرق غير مشروعة، وتستخدم في ذلك أساليب التخويف والفساد" (سيد، 2001م، ص 54).

ظلت شبكات الجريمة المنظمة تمارس نشاطها في مختلف الساحل الأفريقي عبر العديد من الممرات القديمة التي عرفت بها المنطقة، بسبب غياب الدولة لفترة طويلة من الزمن، ويمكن إعتبار طبيعة الدولة في هذا المجال الجغرافي قد ساعدت إلى حدٍ كبير في إنتشار هذا النوع من النشاطات الإجرامية. كما ساعد ذلك في إنتشار النزاعات الداخلية خاصة الإثنية منها، وضعف أجهزة الدولة الرقابية والقضائية، وبالتالي أدت هذه الوضعية

ببعض سكان الساحل والصحراء إلى تقديم الولاء إلى عصابات الجريمة المنظمة أو المتمردين، وذلك للإستفادة من الدخول المالية لنشاطات التهريب أو سعياً للحصول على الحماية.

أصبحت الجريمة المنظمة التي تقودها شبكات التهريب مصدر خطر حقيقي على دول المنطقة خاصة وأن هذه الشبكات أصبحت تمتاز ببنية مؤسسية كبيرة ذات إرتباط بأطراف خارجية فاعلة، وفي هذا الصدد تشير تقارير الأمم المتحدة إلى أن نحو 30-40% من المخدرات تمر عبر المنطقة، ونحو 27% من المخدرات التي تمت مصادرتها في أوروبا كان مصدرها منطقة الساحل والصحراء بقيمة إجمالية قدرها 8.1 مليار دولار، إضافة إلى ذلك فإن تنامي الجريمة المنظمة يشكل مصدر من مصادر عدم الإستقرار خاصة على المناطق الحدودية بين دول المنطقة (http://pmb.univ-saida.dz).

تتمثل نشاطات الجريمة المنظمة في الساحل والصحراء في تهريب المنتجات القانونية (تجارة السلع لسد النقص الكبير في المواد الغذائية)، تهريب المخدرات، تجارة الأسلحة الخفيفة، تبييض الأموال، الخطف من أجل فدية، كذلك فقد كان للجغرافيا الإنسانية دوراً مهماً في زيادة نشاطات الجريمة المنظمة عند خضوعها لمنطق العصب (القبلية في معظمها) فهذه الأخيرة تسهم في توليد أشكال التجارة غير الرسمية، حيث أن هذه الولاءات تقوم بتجزئة الفضاءات الوطنية غير المراقبة من طرف الدولة وهو الأمر الذي يساعد على تغذية الشبكات العابرة للحدود سواء كانت محلية أو إقليمية، سياسية أو إقتصادية، وبالتالي دمج منطقة الساحل والصحراء في النظام الدولي للجريمة المنظمة (http://www.politics-dz.com).

تعتبر بحيرة تشاد – التي تضم الحدود بين تشاد والكاميرون، نيجيريا، النيجر، والجنوب الغربي لليبيا - أهم المناطق التي تعرف إنتشاراً واسعاً لأنشطة التجارة غير المشروعة، فالنيجر التي تتوسط هذه المنطقة تعتبر الممر الرئيسي للتهريب، وذلك بسبب موقعها وبسبب الفقر وضعف المؤسسات العامة في الدولة، وكذلك بسبب العمليات العسكرية في مالي التي دفعت بالمهربين إلى البحث عن ممرات بديلة (حور، ص 204).

من خلال العلاقات الودية مع تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي تمكنت جماعات مثل "أنصار الدين، وبوكوحرام، وحركة الوحدة والجهاد في غرب أفريقيا" من الحصول على الأسلحة، الأمر الذي شجعها ومكنها من شن المزيد من الهجمات الخطيرة، وهذا أدى إلى تمدد بوكوحرام، مع إنتشار الأسلحة في إقليم الساحل والصحراء، حيث تمكنت بوكوحرام من إستغلال الحدود القابلة للإختراق في ولايتي بورنو ويوبي اللتين تمثلان معاقل الجماعة في تهريب الأسلحة إلى نيجيريا. كما نشطت في الآونة الأخيرة ظاهرة القرصنة وخطف السياح والرعايا الأجانب مقابل الفدية أو بإطلاق سراح مسجونين (بوبوش، ص. ص 42-49)، فالمكاسب المالية الناتجة من هذا النشاط تستخدم على نطاق واسع في تمويل العمليات الإرهابية.

كذلك تنتشر في منطقة الساحل والصحراء شبكات الإتجار بالبشر، إذ يتم بيع الأطفال لبعض العائلات الأوروبية بقصد التبني وفي بعض الحالات لأغراض جنسية، وكذلك هو الأمر بالنسبة للنساء، كما قد يتم إستخدامهم للعمل في ظروف غير إنسانية، لكن الأبشع من ذلك أن يتم إستغلالهم في ترويج المخدرات ونقلها من مكان لآخر مما يجنب قادة العصابات عمليات الإعتقال، ومن ثم ملاحقة بقية أفراد المنظمات الإرهابية، وفي ظروف مأساوية ينتهي بهم الأمر إلى إستغلال أعضائهم الداخلية الحيوية وبيعها بمبالغ طائلة (http://theses-univ.banta.dz).

تعتبر منطقة الساحل والصحراء نقطة عبور إستراتيجية دولية للعديد من المهاجرين غير الشرعيين إنطلاقاً من الدول الساحلية مروراً إلى الدول الأوروبية عبر بلدان شمال أفريقيا من خلال البحر الأبيض المتوسط عبر دول المغرب العربي التي تُعد معبر رئيس إلى دول الإتحاد الأوروبي، فأصبحت منطقة الساحل الأفريقي تمثل معبراً آمناً للمهاجرين غير الشرعيين، يؤمن نقلهم عبر بعض الممرات غير المراقبة من طرف الحكومات الساحلية، حيث تعتبر مالي الدولة الساحلية الأفريقية التي تعرف أكبر معدلات الهجرة في منطقة الساحل والصحراء، سواء الهجرة داخل القارة نفسها، أو هجرة بإتجاه القارات الأخرى، حيث تقدر نسبة المهاجرين بـ 1.2 مليون، أي ما يعادل 9% من السكان (http://www.politics-dz.com). وتعتبر أشكال الجريمة المنظمة مثل: التهريب وتجارة الأسلحة وتجارة المخدرات بالإضافة إلى الأمراض والآفات الصحية والآثار الإقتصادية والإجتماعية المصاحبة لها(http:/pmb.univ.saida.dz).

يمكن تفسير ظاهرة الهجرة في منطقة الساحل والصحراء بوجود روابط منطقية تقليدية تربط المنطقة بنفس المجال الجغرافي وببعض القرارات الجيوسياسية، ومن جهة أخرى يمكن تفسير ظاهرة الهجرة غير الشرعية

بمنطقة الساحل والصحراء بوجود تصور معين لدى الحكومات التي تساهم في تعزيز هذه النمط من الهجرة لسببين هما (http://www.politics-dz.com):

1- تساهم الهجرة من تخفيف حالات الإستياء لدى المواطنين بسبب التحويلات المالية المرسلة من الخارج.
2- ومن جهة أخرى تساعد الهجرة على التخلص من الفئة الساخطة للمجتمع بسبب الأوضاع المزرية التي يعيشونها.

خاتمة:

تتميز منطقة الساحل والصحراء بتنوع إثني وعرقي ألقى بظلاله على البناء الاجتماعي والسياسي، كما تعرف منطقة الساحل والصحراء بخصائص جغرافية لها تداعياتها وانعكاساتها المباشرة على الأوضاع الاجتماعية والإنسانية التي تواجهها المنطقة، إضافة إلى ذلك تتميز باختلافات هيكلية عميقة ناتجة من طبيعة الأنظمة السياسية المغلقة وضعف المشاركة السياسية، مما أدى ضعف نموذج بناء الدولة في أفريقيا عموماً، وفي دول الساحل والصحراء خصوصاً.

لذلك فإن منطقة الساحل والصحراء من المناطق التي شهدت منذ نهاية الحرب الباردة صعود عدد من التهديدات الأمنية اللاتماثلية، إذ تأتي هذه التهديدات في ظل مجموعة من التحولات السياسية والاقتصادية والأمنية التي شهدها العالم، إذ تتمثل هذه التهديدات في الوجود الإرهابي في المنطقة والذي جعل منها ملاذاً آمناً وقاعدة لعملياته، كذلك انتشار ظاهرة الجريمة المنظمة وتجارة الأسلحة والمخدرات وجريمة الإتجار بالبشر والهجرة غير الشرعية.

إن مواجهة التهديدات الأمنية اللاتماثلية في منطقة الساحل والصحراء يقتضي صياغة استراتيجية شاملة ومتعددة الأبعاد، تقوم على عُدة أسس منها: تفعيل التعاون الإقليمي بين الدول المعنية من خلال خلق أطر وآليات من شأنها تكثيف التواجد الميداني لرصد وحصر تحركات ونشاطات الجماعات الإرهابية، بالإضافة إلى شبكات الجريمة المنظمة والإتجار بالبشر والمخدرات والهجرة غير الشرعية، لضمان الأمن والاستقرار في المنطقة.

المصادر والمراجع:

أولاً: الكتب العربية:

- إبراهيم، حسنين توفيق (2015م)، النظم السياسية العربية والإتجاهات الحديثة في دراستها، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- إسماعيل، محمد صادق (2014م)، أمن الخليج العربي، الواقع وآفاق المستقبل، القاهرة: المجموعة العربية للنشر والتوزيع.
- الأنصاري، محمد جابر (1994م)، تكوين العرب السياسي و مغزى الدولة القطرية، مدخل إعادة فهم الواقع العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- بوبوش، محمد (2016م)، الأمن في منطقة الساحل والصحراء، عمان: دار الخليج للنشر والتوزيع.
- تشومسكي، نعوم (2007م)، الدولة الفاشلة، إساءة إستخدام القوة والتعدي على الديمقراطية، بيروت: دار الكتاب العربي.
- سعد، إسماعيل علي (2002م)، دراسات في العلوم السياسية، مصر: دار المعرفة الجديدة.
- سيد، شريف (2001م)، الجريمة المنظمة في القانون المقارن، القاهرة: دار النهضة العربية.
- عبد الرضا، أسعد طارش (2016م)، الدولة الفاشلة، دراسة لحال الدولة العربية الحديثة، بغداد: مكتبة الهاشمي للكتاب الجامعي.
- عكروم، ليندة، (2011م)، تأثير التهديدات الأمنية الجديدة على العلاقات بين دول شمال وجنوب المتوسط، الجزائر: دار إبن بطوطة للنشر والتوزيع.
- فوكوياما، فرانسيس (2007م)، بناء الدولة، النظام العالمي ومشكلة الحكم والإدارة في القرن الحادي والعشرين، ترجمة: مُجاب الإمام، الرياض: العبيكان للنشر.
- لبوخ، محمد (2006م)، المشكلات السياسية في القارة الأفريقية، الأسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية.
- مصلوح، كريم (2014م)، الأمن في منطقة الساحل والصحراء في أفريقيا، أبوظبي: مركز الأمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية.
- منصوري، عبد النور (2013)، المصالحة الوطنية في الجزائر بين الحل الأمني وأفق الأمن الإنساني، الجزائر: دار التنوير.
- مهدي، محمد عاشور (1996م)، الحدود السياسية وواقع بناء الدولة في أفريقيا، القاهرة: مركز المستقبل الأفريقي.
- ميهوبي، فخر الدين (2014م)، إشكالية بناء الدولة في المغرب العربي، دراسة في تطور دولة مابعد الإستعمار، الإسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية.
- وهبان، أحمد (2000م)، التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية، رؤية جديدة للواقع السياسي في العالم الثالث، الأسكندرية: دار الجامعية الجديدة للنشر.

ثانيا: الكتب الإنجليزية:

Frank G. Haffman, (2007), Conflict in the 21 Century: The Rise of Hybrid wars, Virginia: Potomac Institute for Policy Studies Arligton, Decmber.

ثالثاً: الدوريات:

- بومدين، عربي، وقاسي، فوزية (فبراير 2017م)، المقاربة الأمنية الجزائرية في منطقة الساحل الأفريقي: نحو تفعيل مبدأ الدبلوماسية الإنسانية، مجلة المستقبل العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 456.
- جيلاني، محمد أمين، (أكتوبر 2016م)، بناء الدولة، المفهوم والنظرية وأسئلة الراهن، سلسلة دراسات سياسية، إسطنبول، المعهد المصري للدراسات السياسية والإستراتيجية.
- الحربي، سليمان عبد الله (صيف 2008م)، مفهوم الأمن: مستوياته وصيغه وتهديداته (دراسة نظرية في المفاهيم والأطر)، المجلة العربية للعلوم السياسية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 19.
- حور، عبد العالي عبد العالي (2016م)، التحديات الجيوسياسية في منطقة الساحل والصحراء وإنعكاساتها على الأمن القومي العربي، مجلة شؤون عربية، القاهرة، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، العدد 167.

- صايج، مصطفى (يناير 2017م)، التحديات الأمنية والإستراتيجيات الجديدة في غرب المتوسط، مجلة الدراسات القانونية والسياسية، الجزائر، العدد 5،.
- ظريف، شاكر (2016م)، معضلة الهجرة السرية في منطقة الساحل الأفريقي والصحراء الكبرى وإرتداداتها الإقليمية، مجلة العلوم القانونية والسياسية، الجزائر، جامعة الشهيد حمّة لخضر، العدد 13.
- النويني، الحافظ (أبريل 2014م)، أزمة الدولة مابعد الإستعمار في أفريقيا، حالة الدولة الفاشلة (نموذج مالي)، مجلة المستقبل العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 422.

رابعاً: الشبكة الدولية للمعلومات:

- بومدين، عربي، أزمة بناء الدولة في منطقة الساحل الأفريقي، دراسة في الأسباب وتحديات البناء، www.qiraatafrican.com . تاريخ الدخول: 3 فبراير 2019م، 8:00
- جارش، عادل (2017م)، مقاربة معرفية حول التهديدات الأمنية الجديدة، مجلة العلوم السياسية والقانونية، برلين، المركز العربي الديمقراطي، العدد الأول،على الرابط: http://democraticac.de. تاريخ الدخول: 5 يناير 2019م، 8:00
- دولاي، أحمد، الوضع الأمني في منطقة الساحل والصحراء وأثره على الجزائر، على الرابط: https://pmb.univ-saida.dz/budspopac/doc_num.php?explnum_id=195 تاريخ الدخول: 3 يناير 2019م، 8:00
- رسولي، أسماء، (2001م)، التهديدات الأمنية في الساحل الأفريقي بين أدوار الدول الإقليمية والقوى الكبرى بعد أحداث سبتمبر. https://theses.univ-banta.dz - تاريخ الدخول: 2 يناير 2019م، 14:00.
- سحنون، محمد (2016م)، الإرهاب في الساحل الأفريقي، دراسة في المخاطر وسبل المكافحة (2009-2016م)، على الرابط: http://bitsform.dspace.univ.biskra.dz.jspui تاريخ الدخول: 7 مارس 2019م، 8:00
- مزيان، بخيم، أزمات التنمية السياسية، http://m.diouchcity.net . تاريخ الدخول: 2 يناير 2019م، 15:00
- منصوري، سفيان، (2017م)، آفاق إستراتيجية الإتحاد الأوروبي للأمن والتنمية في منطقة الساحل الأفريقي، رسالة دكتوراة غير منشورة، جامعة بانتة، على الرابط. http://www.politics-dz.com تاريخ الدخول: 3 يناير 2019م، 14:00